الركعات ولو غلط في ذلك لم يضر الا في عدد الركعات فقط ومن عليه فوايت لا يشترط في حقه ان ينوي ظهر يوم كذا او عصره مثلا بل يكفيه نية الظهر او العصر فتامل لانية النفلية اي لا تجعل اثنتين خلافا لمن اوجبها القيام اي في الفرض ولو منذورا او على صورته كالعادة وصلاة الصبي والمراد به ان يكون منتصبا بحيث لا تكون مايلا الى احد شقيه ولا منحنيا الى جهة امامه او خلفه بان يصير الى اقل الركوع اقرب تحقيقا في الامام وتقديرا في غيره وح فيصح ان كان الى القيام اقرب ومنه الى اقل الركوع او على حد سواء قال الشاعر

قياسي للعزيز على ومني ... وترك الفرض ما هو مستقيم

عجبت لمن له عقل وفهم ... يرى هذا الكمال وذا يقوم

ويجب ما يوقف عليه كعصى ونحوها ولو باجرة فاضلة عما يعتبر في النفقة وكما يضر استناده الى نحو حائط لو زال سقط خلافا لما توهمه الى شيء بحيث تكون رجلاه من وعتين فانه لا يصح وهو افضل الاركان ثم السجود ثم الركوع فان قلت لم قدم النية على القيام ومعلوم انه لا ينوي الا بعد القيام قلت اجيب عنه بان النية ركن في الصلاة مطلقا وهو لم يترك الا في الفرض فقط فلذا افترضت عليه وايضا القيام لا يكون تركا الا بعد النية وقبلها يكون شرطا لا ركنا فتامل قال عجز عن القيام اي بحيث يحصل له مشقة شديدة تذهب خشوعه او كماله ويعلم ذلك بقول بعضهم يجب تحصل له مشقة شديدة فقد يعيش انسانا فان عجز عنه صلى مستلقيا ويجب عليه ان يحرك راسه الى ركوعه وسجوده فان عجز عنه حرك احفان عينيه فان عجز جرى اركان الصلاة على قلبه ولا تسقط بحال ما دام عقله ثابتا وقعوده مفترشا افضل اي من تربعه وتربعه افضل من قعود رجليه مثلا تكبيرة الاحرام اي بحروفها على القيام لكان اولى وانسب وسميت بذلك لانه يحرم على المصلي ما كان حلالا له قبلها من مفسدات الصلاة كالاكل والشرب ونحو ذلك الله اكبر اي

لتقطع الهمزة ويجوز وصلها ان سكن ما قبلها او الله الاكبر او الله الجليل اكبر ولو مد الهمزة من الله او من اكبر لم تنعقد صلاته لانه ينقلب من لفظ الخبر الانشائي الى الاستفهام ولو قال الله واكبر بزيادة واو ساكنة او متحركة بين الكلمتين لم تنعقد صلاته ولو قال الله هو اكبر لم تنعقد لغير كمالي في الكفاية ولو زاد الفارسية بان قال اكبر لم تصح صلاته سواء فتح الهمزة او كسرها لان اكبار بالكسر اسم من اسماء الجحش وبالفتح جمع كبر بفتح الكاف والباء وهو اسم للطبل الكبير ومن قال ان ذلك منهما اكفر والعياذ بالله تعالى ولو شدد الباء من اكبر فذكر قاضي القضاة ابن زين في فتاويه انها لا تنعقد ولو كبر الراس اكبر فمقتضى كلام اهل اللغة عدم انعقاد الطلاق لان الراء عندهم حرف تكرير كما قاله الزجاج وهو المعتمد وابدال الهمزة اكبر واو من العالم ودون الجاهل لا يضر ولا يضر الفصل بين الكلمتين باداة التعريف ولا بوصف لم يبطل ونحو من كلما فيه تغاير لعدد اللفظين كالله كبير او اعظم الله اكبر اخ فان ابدل لفظ اكبر بنا صح ان قصد عند لفظ الله الابتداء او الا فلا ولا يندب تكرار التكبير فان كرره فقال صاحب التلخيص وتابعه القاضي ابو الطيب والبغوي ونقله عن النص يحيى والامام الحرمين والغزالي في البسيط ومحمد بن يحيى عن الاصحاب فانه يدخل في الشروع ويخرج بالاشفاع وصورته ان ينوي بكل تكبيرة افتتاح الصلاة ويلغو الخروج منها بين كل تكبيرتين فبالاولى دخل وبالثانية خرج منها وبطلت فلو لم ينو بالتكبيرات الثانية وبعدها افتتاح ما ولا دخولا ولا خروجا صح دخوله بالاولى وتكون باقي التكبيرات ذكرا لا تبطل به الصلاة ولا يصح مع التعليق بمجيء شاء الله بقصد التبرك فقط ترجم عنها اي بخلاف الفاتحة فلا ترجم عنها لان القران معجز وطلاقه متعلق باللغة العربية فلا يجوز العدول به الى غيرها بالجملة اي والا لكفر تارك الثاني فايدة ترجمة التكبير بالفارسية حتم اي يترك ترغيبا في حداي بزرك لترك التفضيل كالله كبير قال العلامة الخطيب وقال بعضهم ترجمته